الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
تأسيسه– أهدافه– دوره الاقتصادي والسياسي والثقافي

الدكتور صلاح عريبي عباس العريبي
مدرس/ قسم التاريخ/ كلية التربية/ جامعة كركوك

مستخلص البحث

في عام 1951 وبناء على قرار اتخذته الدورة الثانية لمؤتمر الغرف العربية المنعقدة في بيروت في 16 كانون الاول 1951 أعلن عن تأسيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ليكون بذلك أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على مستوى غير حكومي، تهدف الى تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي عن طريق السعي لتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعات الصناعية والتجارية والزراعية، وتخفيض وإزالة الحواجز الكمركية والعمل على إنماء الدخل القومي وغيرها.

سعى الاتحاد منذ تأسيسه الى توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ودعم التعاون بين الغرف العربية بما يؤدي الى تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية العربية، وكانت نشاطاته عديدة ومتنوعة تصب أساسا في المؤتمر السنوي واجتماعات مجلسه والدراسات الاقتصادية والمذكرات التي يعدها ويعممها على مجتمع رجال الإعمال والفكر الاقتصادي العربي. وقد تمكن الاتحاد من تحقيق العديد من الانجازات وفي مجالات مختلفة منها المجال التجاري والصناعي والزراعي وفي المجال المالي والاستثماري وشؤون العمال، كما كان له نشاطات ذات ابعاد سياسية وثقافية.

1. مدخل

تعد التجارة وحسب ما هو معروف عنصرا أساسيا من عناصر الحياة الاقتصادية لاي امة من الأمم. وقد سبق ورأى ابن خلدون ان الإنسان مدني بطبعه، فهو دائما بحاجة الى الآخرين من اجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإذا كان فلاحا فهو بحاجة الى النجار والحداد وغيرهما، وهكذا فرضت الحاجة على كل فرد ان يقايض الفائض مما يملك بسلعة أخرى هو بحاجة اليها فكان البيع والشراء، ولم يتوقف أمر تبادل السلع على تلبية الحاجة بل ان العملية أصبحت حرفة يمتهنها البعض بقصد الحصول على الربح، وهكذا فان ابن خلدون عرف التجارة بأنها: "محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحا"[1].

ونظرا لما للتجارة من أهمية كبيرة فقد كانت وما زالت من العوامل المحفزة على إصدار القوانين لأجل تنظيمها وضبط شؤونها وفق أصول وقواعد قانونية واجتماعية، فبعد ان تطورت أساليب المبادلات التجارية وازدهر النشاط التجاري وظهر هناك نوع من التخصص في العمل، برزت الحاجة الى وجود اتحادات ونقابات وهيئات تنظم شؤون التجارة والصناعة. وقد أدرك أهل الحضارات القديمة كالبابليين والأشوريين والمصريين وسكان الصين والرومان أهمية هذه الحاجة،اذ عمد التجار والحرفيون ومنتجو السلع المختلفة الى إنشاء نقابات خاصة بهم من اجل حماية أصحاب الحرفة الواحدة والدفاع عن مصالحهم وتحسين مستوى الفن الإبداعي في الحرف والمحافظة على مستواها وعلى أصول المهنة ونوعية الإنتاج، وكذلك تحسين الموقف التفاوضي لأصحاب الحرفة في عمليات المساومة الجماعية[2]، فقد تألفت على سبيل المثال خلال العصر البابلي القديم ما

يشبه النقابة او التنظيم لمختلف المهن والإعمال التجارية[3]، كما أشارت المدونات التاريخية الى اهتمام التجار والملوك الأشوريين بإنشاء المستعمرات التجارية في الأناضول ومنها تلك التي تأسست في كول تبه (كانيش) والتي كانت من المراكز التجارية المهمة ويرتبط بها العديد من المراكز التجارية، وقد سمى الأشوريون الهيئة التي كانت تدير شؤونهم في الأناضول بـ "الكاروم"، وكانت تناط بهذه الهيئة مهمة الإشراف على المستعمرات التجارية وفروعها والقيام بوظيفة المحكمة ومجلس الشورى في فض المنازعات بين التجار، كما تقوم بجمع الضرائب ومنح القروض وتسوية الديون وتنظيم أمور التجارة وانجاز المعاملات الخاصة بهم كافة[4].

وكانت التنظيمات والاتحادات لأصحاب الحرف او الأصناف في حينها من الصفات المميزة للمدن الإسلامية، وتقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية في ان واحد، ومع انها كانت مستقلة من الناحية الرسمية الا انها خاضعة لرقابة حكومية شديدة تمارس بواسطة الرؤساء (المشايخ) الذين يقومون بحفظ النظام داخل الحرفة ورعاية مصالحها والفصل في الخلافات والخصومات التي تقع بين افرادها[5]، وخلال العصور الوسطى ظهرت بعض الهيئات والنقابات التي تتولى الإشراف على التجارة والصناعة[6] نتيجة لرغبة أصحاب الحرف في الاتحاد والدفاع عن مصالحهم من جهة ورغبة الحكومة في إنشائها من اجل تسهيل عملية جمع الضرائب من جهة أخرى[7].

ومن هنا نجد ان النقابات، والهيئات، والاتحادات التي نشأت في الحضارات القديمة وتطورت بتطور الأوضاع الاقتصادية في العصور اللاحقة تماثل في أهدافها ومهامها غرف التجارة الحالية، وهي بذلك تمثل الجذور الحقيقية لنشأة الغرف التجارية والصناعية بمفهومها الحديث.

لقد ارتبط نشوء وتطور الغرف التجارية والصناعية بمفهومها الحديث بطبيعة تطور الأنظمة الاقتصادية وتطور الدول والمجتمعات، فقد ظهرت الى حيز الوجود على اثر تطور الإنتاج الصناعي والزراعي، وتطور وسائل النقل المختلفة والعلاقات الاقتصادية بين الدول، وتوسع التجارة العالمية وتعقدها واحتياج العاملين فيها الى منظمات تجمع شملهم وترعى مصالحهم[8]. وقد أسس أول تنظيم تجاري أطلق عليه اسم غرفة او "Chamber " في عام 1599 في "مرسيليا " بفرنسا داخل المجلس البلدي، وأصبحت من المرافق المهمة التي تؤسسها الدولة بل نشأت اولا بموافقتها ثم صارت تحت مراقبتها، ثم تأسست غرفة "هامبورج" بالمانيا عام 1768 م، وغرفة "تورينو" بإيطاليا عام 1729 م، وغرفة "جرسي" بانجلترا عام 1768م، وغرفة " نيويورك" بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1768م، وغرفة "اديليد"باستراليا عام 1810م، وغرفة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1834م، وغرفة "تورنتو"، بكندا عام 1845م، وغرفة "طوكيو" باليابان عام 1891م [9].

وفي ظل سيطرة مبادئ وأراء التجاريين على السياسة الاقتصادية والتجارية تمتعت الغرف منذ نشوئها بدور كبير في الحياة الاقتصادية والتجارة الخارجية وامتدت سلطاتها الى حد أنها كانت تقوم بتعين القناصل وإدارة القنصليات التجارية وتنظيم البعثات التجارية، كما أخذت تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية فضلا عن خدماتها الأساسية[10]. أما فيما يتعلق بالتسمية فان أهم تسمية لهذه التنظيمات سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية او مهنية هو "غرفة" والكلمة آتية من الكلمة الفرنسية "Chamber" وسميت بنفس الاسم باللغة الانجليزية، اما بالالمانية "Kammer" وبالاسبانية والبرتغالية " Camara" والايطالية " Camera " والروسية "PAATA "

واليابانية "Kagisho"، اما في العربية فدعيت "غرفة" وبالايرانية "اطاق" وبالتركية "اوطة سي"[11].

بدأ إنشاء الغرف التجارية العربية في أواخر القرن التاسع عشر بموجب نظام غرف التجارة الذي أصدرته الدولة العثمانية في 6 صفر 1297 هـ /1880م[12]، ومن ثم بموجب نظام غرف التجارة والصناعة الصادر في 5 جمادى الأخر 1338هـ/ 1910م[13]، فقد أسست أول غرفة تجارية عربية في بغداد عام 1881م[14]، ثم غرفتي تجارة الموصل والبصرة في الفترة ما بين 1882ـ1885 [15]، وغرفة تجارة طرابلس الغرب في ليبيا عام 1883[16]، وغرفة تجارة حلب في سوريا عام 1885م[17]، وغرفة تجارة تونس عام 1885[18]، وغرفة تجارة السودان عام 1908[19]،اما في مصر فقد صدر نظام غرف التجارة المصرية عام 1913 وتأسست بموجبة غرفة تجارة القاهرة ولكنها توقفت عن العمل عام 1914 بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى[20]، اما في المغرب فقد كانت هناك الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة، والغرف الفرنسية للفلاحة وقد أسست بموجب قرار الحاكم الفرنسي العام في 29 حزيران عام 1913[21].

وما ان انتهت الحرب العالمية الأولى وتغيرت الخارطة السياسية حتى شهدت البلاد العربية تأسيس العديد من الغرف المهنية، ثم توسعت بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح لدى الأقطار العربية غرف تجارية وصناعية وزراعية مستقلة او مندمجة في غرفة واحدة للقطاعات كافة[22]، كما أنشئت على المستويين الدولي والعربي اتحادات للغرف، فعلى المستوى الدولي أسست غرفة التجارة الدولية في باريس عام 1919[23]، وعلى المستوى العربي أسس في عام 1951 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية والذي اتخذ من بيروت مقرا له[24]، كما تأسس في عام 1976 اتحاد الغرف التجارية العربية والخليجية واتخذ من الدمام في المملكة

العربية السعودية مقرا له، وهناك على المستوى الإسلامي الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع والتي تتخذ من مدينة كراتشي في الباكستان مقرا لها[25]، كما بدأت في مطلع الستينات فكرة إنشاء غرف تجارية عربية أجنبية مشتركة من اجل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية على المستوى العربي والأوربي[26].

2. تأسيس الاتحاد واهدافه

بعد ان تشكلت العديد من الغرف المهنية العربية بدأت الاتصالات فيما بينها أول الأمر على شكل زيارات يقوم بها بعض مسؤولي الغرف فيما بينهم وذلك للتعارف ومد أواصر الصداقة والتعاون، وكانت زيارة محمد بك شنيق رئيس غرفة تجارة تونس ومحمد بك بدره مدير الغرفة العام الى غرفة تجارة حلب عام 1935 أول الزيارات التي وضعت حجر الأساس في بناء تعارف الغرف العربية[27].

وفي عام 1939 جرى أول اتصال بين الغرف التجارية العربية للتعارف والتعاون عندما قدم وفد يمثل الغرف التجارية المصرية الى لبنان ودعا غرف سوريا ولبنان لتأسيس غرفة تجارية مصرية سورية لبنانية مركزها بيروت، تعمل من اجل توثيق العلاقات التجارية بين البلدان الثلاثة، وقد اختير عمر بك الداعوق رئيس غرفة تجارة بيروت رئيسا لهذه الغرفة، ومحمد حسن الشامي عضو غرفة تجارة الإسكندرية نائبا أولا للرئيس، ومحمد سعيد الزعيم الرئيس الثاني لغرفة تجارة حلب نائبا ثانيا للرئيس، ومسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق سكرتيرا للغرفة، لكن إعلان الحرب العالمية الثانية قضى على تلك الفكرة، كما جرت اتصالات بين غرفتي

تجارة حلب وبغداد لعقد مؤتمر عام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة ولكن إعلان الحرب أيضا حال دون ذلك[28].

وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ونالت عدة بلدان عربية استقلالها حتى عادت فكرة عقد مؤتمر للغرف العربية تراود رجال الاقتصاد العرب، فأخذ بعضهم على عاتقة تنفيذ هذه الفكرة، وتُرجمت على ارض الواقع عندما سافر علي شكري خميس مدير غرفة تجارة الاسكندرية مع مجموعة من التجار الى بغداد ومن ثم الى دمشق، وكذلك سافر الفرد سكاف رئيس غرفة تجارة وصناعة وزراعة زحلة الى عمان[29]، كما سافر محمد جعفر الشبيبي[30] رئيس غرفة تجارة بغداد الى بيروت وهناك التقى بممثلي بعض الغرف العربية وتم عقد اجتماعيين في كانون الاول 1950 وذلك للتحضير لعقد مؤتمر[31]، بعدها سافر محمد سعيد الزعيم الى القاهرة للغرض نفسه وساعده في مهمته تلك عبد الحميد شومان[32] رئيس مجلس إدارة البنك العربي[33]، وقد أثمرت هذه الجهود عن عقد أول مؤتمر للغرف العربية في مايس 1951 بمدينة الإسكندرية، واشتركت فيه مصر وسوريا ولبنان والاردن والعراق والسعودية واليمن، فكانت أولى خطوات التعاون الاقتصادي العربي، وانبثقت عن المؤتمر دعوة لدعم التجارة العربية، والوقوف بوجه التسلط الاستعماري المالي والاقتصادي، وكذلك دعوة للتصدي لإسرائيل وخطرها المحدق بالأمة العربية[34].

وفي الفترة ما بين 17– 22 كانون الاول 1951 عقد المؤتمر الثاني في بيروت وقد افتتحه عبد الله اليافي ممثل رئيس الجمهورية اللبنانية وبحضور ممثلي الغرف التجارية العربية في الأردن وسوريا والعراق ومصر والسعودية ولبنان واليمن، كما اشتركت فيه جامعة الدول العربية مع مراقبين عن الحكومات العربية، وفي الجلسة الأولى جرى تأليف خمس لجان هي : لجنة

التوجيه العام ولجنة الدستور والميزانية ولجنة دراسة مشاكل الحواجز الكمركية ولجنة دراسة المشاكل النقدية ولجنة الشؤون الزراعية[35].

وكان من بين أهم مقررات المؤتمر التوصية بإقامة معرض عربي مشترك والدعوة للإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة، وتشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل، والعمل على تحسين وضع الفلاح العربي[36].

وبناء على توصية لجنة الدستور والميزانية بإنشاء اتحاد عام للغرف العربية، وإنشاء مكتب دائم ووضع دستور له اقر المؤتمر دستور الاتحاد وبموجبه شكل مجلس الاتحاد على النحو التالي:

1. يتكون مجلس الاتحاد من ثلاثة ممثلين عن كل بلد احدهم يمثل غرف التجارة والثاني غرف الصناعة والثالثة غرف الزراعة، ويحق لكل بلد تمثيله في المجلس بمندوب واحد او مندوبين.
2. يكون لكل بلد صوت يعبر عنه الشخص الذي تنتدبه الاتحادات المحلية ان وجدت او الغرف المختلفة ان لم توجد اتحادات.
3. تدار جلسات مجلس الاتحاد من لدن الممثلين الرئيسين للبلدان العربية.
4. يشرف مجلس الاتحاد على تنفيذ قرارات المؤتمر السنوي وعلى أعمال المكتب الدائم.
5. يجتمع مجلس الاتحاد بدعوة من مدير المكتب الدائم مرتين في العام[37].

اما المكتب الدائم فله مدير يعينه مجلس الاتحاد لمدة سنتين، ويجوز تجديد تعينه، وليس مسؤول عن الأعمال الإدارية وله حق حضور جلسات الاتحاد وليس له حق التصويت، ومن مهامه تقديم تقرير سنوي عن نشاط الاتحاد للمؤتمر السنوي، وقد عين برهان الدين الدجاني رئيس غرفة تجارة

بيروت رئيسا للمكتب الدائم، واختيرت مدينة بيروت مركزا للمكتب الدائم لكونها تتوسط الأقطار العربية[38].

ونتيجة لتعاظم دور الاتحاد وانضمام غرف التجارة والصناعة والزراعة كافة في جميع انحاء الوطن العربي إليه وتماشيا مع التطورات الاقتصادية فقد طرأت تغيرات على النظام الأساسي للاتحاد، وبموجب النظام الأساسي الحالي نجد ان أجهزة الاتحاد تتألف من المؤتمر العام، المجلس، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة. وإذا ما استعرضنا المهام التي يضطلع بها كل جهاز من هذه الأجهزة، نجد ان المؤتمر العام يمثل المنبر الأساسي للاتحاد حيث تتبلور الأفكار والتصورات الاقتصادية القومية المعبرة عن آراء وتطلعات رجال الأعمال العرب وسعيهم الدائم نحو التكامل الاقتصادي العربي، والى جانب الوفود الممثلة للغرف العربية الأعضاء واتحاداتها يدعى لحضور هذا المؤتمر بصفة مراقب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومات العربية، فضلا عن العديد من المنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية والغرف المشتركة، ويعقد المؤتمر العام مرة على الأقل كل سنتين في احد أقطار العربية للبحث في التطورات الاقتصادية الراهنة[39].

اما المجلس فيمثل السلطة العليا في الاتحاد ويهتم بالسياسات والبرامج اللازمة لتحقيق أهدافه ويتكون من الأعضاء الذين تختارهم الاتحادات القطرية ان وجدت او الغرف عند عدم وجود مثل هذه الاتحادات. ويجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل بدعوة من الأمين العام الذي يضع جدول الأعمال، ويشرف المجلس على عمل الأمانة العامة وعلى تنفيذ قرارات المؤتمر السنوي، وفيما يتعلق باللجنة التنفيذية فهي تنبثق عن المجلس وهي مؤلفة من سبعة أعضاء بينهم الرئيس ونائبي الرئيس وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين رؤساء الغرف او الاتحادات، وتدعى اللجنة للاجتماع ثلاث مرات على الأقل في السنة ومرتين قبل انعقاد

المجلس مباشرة ومرة بين دورتين تاليتين للمجلس، اما الأمانة العامة فهي الجهاز التنفيذي للاتحاد ويرأسها الأمين العام ويعاونه الأمين العام المساعد ومجموعة من الموظفين المختصين في المجالات الفنية والإدارية والكتابية. وتتلخص مهام الأمين العام في مسؤوليته عن وضع برنامج عمل الأمانة العامة ومتابعة تنفيذه، وإعداد تقرير سنوي عن أعمال الاتحاد وقضايا التنمية وامن الاقتصادي، كما يقوم بما يكلف به من قبل المجلس واللجنة التنفيذية ويتابع تنفيذ مقرراتهما[40].

وبما ان الاتحاد مؤسسة اقتصادية عربية تخدم مصالح كل العرب فقد كان شعاره عبارة عن دائرة تتوسطها خارطة الوطن العربي ومحاطة من الداخل بسنبلة كتب تحتها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

أهداف الاتحاد

يعمل الاتحاد وبموجب المادة الأولى من دستوره على تحقيق الأهداف التالية:

1. توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية عن طريق الدعوة الى تخفيض وإزالة الحواجز الكمركية عن جميع البضائع التي تنتج في

هذه البلدان، وتسهيل نظم التحويل النقدي وانتقال الأفراد وتحسين وسائل المواصلات وتوسيعها، وبشكل عام الدعوة الى إزالة العقبات في سبيل تبادل السلع والخدمات بين البلدان العربية والقيام بجميع الإجراءات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري بينها.

2. العمل على زيادة وتحسين وتنويع الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي في البلاد العربية وإتباع سياسة التكامل الاقتصادي العربي وتخصص كل من البلدان العربية بإنتاج ما هو أكثر ملائمة له بتوحيد نظم الحماية الكمركية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية للقيام بمشاريع مشتركة لاستثمار ثرواتها.
3. صيانة الاقتصاد العربي ودرء الإخطار التي تهدده، لاسيما تلك الاخطار الناشئة عن الخطر الصهيوني الجاثم في فلسطين.
4. تنظيم تصريف الإنتاج والدعاية والاقتصاد العربي في الداخل والخارج والعمل المشترك على فتح الأسواق للمنتجات العربية والمساومة الاجتماعية في التجارة وفي جميع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.
5. العمل المشترك على تنظيم مكافحة الآفات والأمراض الزراعية والحيوانية ومكافحة العلل الاجتماعية وتحريم زراعة الحشيش، والعمل على القضاء نهائيا على كل ما يسيء للأخلاق والمجتمع بإنماء الوعي التجاري الصحيح والشعور بالشرف التجاري.
6. تبادل المعلومات الفنية في الحقول الزراعية والصناعية وسواها وتشجيع الأبحاث العلمية والاقتصادية والفنية، والعمل على إنماء الدخل القومي وتوفير العمل للسكان ورفع مستوى المعيشة مما يحقق العادلة الاجتماعية[41].
7. العمل على اعتماد المواصفات القياسية التي تستهدف تنشيط المبادلات التجارية وتحسين الجودة ومراعاة مصلحة المستهلك.

8. التعاون مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في العالم،وإقامة المؤسسات المشتركة، وتنظيم اللقاءات والندوات معها، وذلك لردف الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من اجل نظام اقتصادي يقوم على المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية في العالم والحد من التلوث وإخطاره.
9. تشجيع روح المبادرة الاقتصادية وتدعيم جهود الفعاليات الاقتصادية الخاصة والعامة ونشاطاتها وتمثيلها لدى المنظمات العربية والدولية.
10. التعاون وعقد الاتفاقيات مع الاتحادات النوعية والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية العربية والدولية.
11. خدمة الأعضاء والتنسيق بين مواقفهم في القضايا الاقتصادية العربية وفي المحافل والمؤتمرات والندوات العربية والدولية، والقيام بتجميع وتخزين المعلومات الاقتصادية والتنسيق بين مراكز المعلومات التابعة لهم، وتوفير الوسائل لتبادل الخبرات فيما بينهم.
12. تمثيل أصحاب الأعمال على المستويين العربي والدولي.
13. الدعوة الى اعتماد التوثيق والتحكيم في فض الخلافات، والسعي لاستحداث جهاز عربي للتحكيم يعمل بالتنسيق مع أجهزة التحكيم العربية والدولية.
14. العمل على نشر الأساليب الإدارية والتكنولوجية المتطورة والملائمة للظروف العربية، وتنمية الموارد البشرية، ونشر الوعي لتحسين كفاءة المنشات الاقتصادية، وإتباع الأسس الاقتصادية السلمية في أدائها[42].

3. إسهامات الاتحاد في تنمية الحياة الاقتصادية

سعى الاتحاد منذ تأسيسه الى توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ودعم التعاون بين الغرف العربية بما يؤدي الى تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية العربية، وكانت نشاطاته عديدة ومتنوعة تصب أساسا في المؤتمر السنوي واجتماعات مجلسة والدراسات الاقتصادية، والمذكرات التي يعدها ويعممها على مجتمع رجال الأعمال العرب والفكر الاقتصادي العربي.

وهنا محاولة لتسليط الضوء على ابرز نشاطات الاتحاد في المجال التجاري والصناعي والزراعي ومجالات أخرى.

أ. المجال التجاري:

كان أول عمل قام به الاتحاد بعد تأسيسه هو عقد اجتماعاً استثنائياً في بيروت في أواخر كانون الأول 1952 لبحث مسالة التعويضات الالمانية لإسرائيل[43]، وتحديد موقف الغرف العربية منها، وبنهاية الاجتماع ناشد المجتمعون الشعب الالماني بضرورة التوقف عن دفع التعويضات استمرارا للعلاقات التجارية بين المانيا والعرب، وقد وافق مجلس الجامعة العربية بدورته الثامن عشر على توصيات المؤتمر الاستثنائي[44].

ومن خلال المؤتمر السنوي الثالث لغرف التجارة العربية والذي عقد في الفترة 2–10 مايس 1953 في دمشق طلب مجلس الاتحاد بإرسال برقية الى الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد العرب بشأن الإسراع بتأليف المجلس الاقتصادي العربي[45]، وعلى اثر هذا الطلب دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وزراء المال والاقتصاد في دول الجامعة لأول مؤتمر لهم في بيروت في 25 مايس 1953 وذلك لتنسيق التعاون الاقتصادي العربي[46].

كما كان الاتحاد سباقاً الى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية،

وقد جاءت هذه الدعوة ضمن توصيات الدورة السابعة لمؤتمر الغرف العربية في القاهرة والذي عقد في الفترة بين 23–26 تشرين الثاني 1957[47].

ويذكر ان الاتحاد حدد جملة من الأهداف المتعلقة بالتعاون العربي في مجال التبادل التجاري وكثيرا ما كان يطرح ويطالب بتحقيقها خصوصا في المؤتمر السنوي للغرف العربية وهذه الأهداف هي :

1. إقرار مبدأ الأفضلية في التعامل التجاري بين البلاد العربية، وذلك كخطوة أولى، على ان يتم التوسع تدريجيا في هذا المبدأ الى حد التحرر الكامل من الرسوم الكمركية.
2. إزالة القيود التي تعيق التبادل التجاري، وتشمل هذه القيود إجازات التصدير والاستيراد، والقيود النقدية[48].
3. تنسيق السياسة الكمركية بين البلاد العربية وبقية دول العالم وتشكيل لجنة للعمل على وضع تعريفات كمركية مشتركة تطبقها البلاد العربية جميعا اتجاه الدول الأجنبية[49].

وقد اتصف نشاط الاتحاد دائما بالشمول وذلك بتأكيده عبر مؤتمراته على ضرورة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي ليشمل البلاد العربية كافة وجميع القطاعات الاقتصادية وأهمية تقريب العلاقات الاقتصادية بين المشرق والمغرب العربي، وأكد مراراً على ضرورة عدم اقتصار التعاون على المجال التجاري وحسب وإنما يجب ان يتعداه الى المجالات الأخرى من إنتاج وتمويل مشروعات مشتركة وغيرها[50]، فشدد على تطبيق مبدأ المواطنة الاقتصادية العربية وذلك بإعفاء العرب أفرادا وشركات ومؤسسات من جميع القيود المطبقة على الأجانب والسماح بشكل خاص لمؤسسات البنوك والتامين العربية بمزاولة أعمالها في البلاد العربية كلها دون قيد[51].

ب. المجال الصناعي:

ركز الاتحاد خلال مسيرته دائما على التصنيع واعتبره شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضرورة إيجاد تنسيق صناعي بما يتيح الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية والأسواق المتاحة، وقد أكد على أهمية السياسات الصناعية في مختلف مراحل التطور الصناعي، وعلى ضرورة قيام الأجهزة الرسمية المعنية بمراجعة هذه السياسات والتأكد من انها متجاوبة مع الظروف والحاجات التنموية، هذا مع التأكيد على ضرورة تحديث التشريعات الصناعية لتشجيع الاستثمار وحماية الإنتاج الصناعي المحلي[52].

وأكد الاتحاد على ضرورة تشجيع إقامة مشاريع صناعية إنمائية مشتركة يشترك في تمويلها صناديق التنمية العربية المختلفة[53]، وكذلك ضرورة سعي الدول العربية الى تحقيق قفزة نوعية في المجال الصناعي من خلال مراعاة البعد القومي في سياساتها الصناعية للاستفادة من السوق الواسعة، وتجنب التكرار غير المجدي في إقامة المشاريع الصناعية[54]، ووضع أولويات بالنسبة لاحتياجات المنطقة العربية من السلع الأساسية والمعدات الصناعية وتشجيع الاستثمار في ظل سياسة من التنسيق والتخصص الصناعي. وكذلك توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره الاستثماري والإنتاجي والتسويقي[55].

ج. المجال الزراعي:

مما لاشك فيه ان الزراعة تشكل موردا مهما لأغلبية البلدان العربية، ولان تنمية هذه الثروة وتصنيعها وتبادل المنتجات الزراعية وتسويقها يزيد من الدخل القومي، ولان مشاكل التنمية وتخطيط الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتسويق المنتجات هي من أهم المشاكل التي تواجهها البلاد

العربية، فقد اولى اتحاد الغرف الزراعة العربية اهتماما خاصا، وقد دعا الى وضع إستراتيجية للتعاون الزراعي العربي بما يؤمن تنويع الإنتاج الزراعي وتوفير اكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، والمدخل المناسب لهذه الإستراتيجية يكون بتعهد كل الدول العربية بتخطيط تنميتها الزراعية لزيادة إنتاجها من المحاصيل الزراعية وتنمية ثروتها الحيوانية والسمكية وتصنيع هذه الموارد وتحسين نوعية الإنتاج، وكذلك بتعاون الدول العربية في حقل زيادة الإنتاج وتبادل الخبرة الفنية ورفع مستوى الثقافة الزراعية من خلال إنشاء معهد عربي مشترك لدراسة أعمال التخطيط والبحث والتنفيذ في مجالات التنمية الزراعية[56]، وكذلك إنشاء المدارس والجمعيات الزراعية والعمل على تحسين وضع الفلاح العربي[57].

كما دعا الاتحاد الى تخطيط السياسة المائية في البلاد العربية لاستخدام الموارد المائية المشتركة بقصد زيادة رقعة المساحات المزروعة وتوليد الطاقة الكهربائية للمساهمة في تصنيع الموارد الزراعية، فضلا عن ذلك فقد دعا الاتحاد وفي أكثر من مناسبة الى تنسيق التنمية الزراعية بين البلاد العربية وذلك بتخصص بعضها بالإنتاج الزراعي وحسب طبيعة مناخها وقابلية تربتها، وإنشاء صناعات تموينية لحفظ المواد الغذائية لتأمين حاجات جميع الدول العربية بطريقة الاكتفاء الذاتي، ودعا أيضا الى ضرورة تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية بحالتها الطبيعية او بعد تصنيعها بين الدول العربية وفق مبدأ الأفضلية على المنتجات الأجنبية المماثلة ووضع اتفاقيات لتسهيل هذا التبادل[58].

واهتم الاتحاد بالتنمية الريفية سعيا وراء حماية المناطق الريفية وتطويرها، من اجل المحافظة على الفلاحين والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة الى المدن، ونبه الاتحاد الى ان هذه الهجرة تتم بشكل

غير منظم الأمر الذي يؤدي الى زيادة الضغط على المرافق الاقتصادية والمؤسسات الخدمية في المدن، وفي هذا الإطار دعا الاتحاد الى وضع برامج ومشاريع تحفز الفلاحين على البقاء في أراضيهم[59].

كما بارك الاتحاد قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية[60]، ووجه الدعوة للدول العربية للانضمام لهذه المنظمة تدعيما لها كونها تعتني بقطاع هام من القطاعات الاقتصادية العربية[61].

د. المجال المالي والاستثماري:

انطلاقا من ان التعاون في مجال المال والاستثمار يشكل بعدا حيويا لمجمل حركة التكامل الاقتصادي العربي، فقد اهتم الاتحاد بهذا التعاون وساهم في بلورة ودفع نشاطاته من خلال التقدم بمقترحات وأفكار لذلك، فضلا عن المساهمة في اجتماعات المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والمشروعات المشتركة على المستويين القطري والقومي[62].

كان الاتحاد سباقا الى الدعوة لتأسيس مؤسسة مالية عربية، وقد عبر عن ارتياحه عند عقد اتفاقية تأسيس هذه المؤسسة عام 1959 وحث الدول العربية على الانضمام إليها والمساهمة جديا بإعمالها[63]، وكان يشدد دائما على ضرورة حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، ونبه الاتحاد الى ان وجود أموال عربية طليقة في الخارج يعرضها للتآكل المدروس والخطط، وان تشجيع الاستثمارات وتبادلها بين البلاد العربية لا يخدم أهداف التكامل الاقتصادي العربي وإنما يؤمن مستقبل الأموال العربية ويوفر لها الحماية من الأخطار الخارجية، بتوظيفها في مشروعات اقتصادية ناجحة تعطي مردودا مناسباً، وأكد الاتحاد على الدور الأساسي الذي يستطيع القطاع الخاص ان يقوم به على الصعيدين المحلي والعربي في تنمية الاستثمارات ودفعها نحو المشروعات الإنمائية، وبالتالي تكملة للدور

الذي تقوم به الأموال العامة من خلال الصناديق والمؤسسات المالية العربية في مجال انسياب الأموال[64].

وتجدر الإشارة الى ان مؤتمر الغرف العربية في دورته السابعة عشر والمنعقدة في بغداد عام 1972 كان قد أوصى بإيجاد صندوق نقد عربي تشارك في تمويله جميع البلاد العربية ويكون الهدف منه مساعدة الدول العربية التي تعاني من نقص في مواردها من النقد الأجنبي بإقراضها لأجال قصيرة وشروطا ميسرة[65].

هـ. الشؤون العمالية:

أكد الاتحاد اهتمامه بالشؤون العمالية من خلال إعداده لدراسة شاملة في شؤون العمل في البلاد العربية، والتي دعا من خلالها الى تأسيس منظمة للعمل العربي على غرار مكتب العمل الدولي[66]، وما ان تأسست منظمة العمل العربي عام 1970[67]، حتى طلب اتحاد الغرف العربية من المؤتمر العام لمنظمة العمال العربية، وخلال عقده لمؤتمر استثنائي خلال الفترة 25- 30 ايلول 1972 لاستحداث مادة في دستور المنظمة تتضمن دعوة الاتحاد العام للغرف العربية باعتباره اتحادا لأرباب العمل في البلاد العربية للمشاركة في إعمال مؤتمرات المنظمة ولجانها[68].

وبعد الأخذ بهذا المقترح حرص الاتحاد على ان يشارك سنويا في مؤتمر العمل العربي، وكذلك في مؤتمر العمل الدولي، فضلا عن ذلك فقد قرر مؤتمر الغرف العربية في دورته المنعقدة في البحرين عام 1980 إنشاء "لجنة دائمة للعمل" تتشكل من مندوبين تسميهم الغرف العربية بهدف تنسيق مواقف أصحاب العمل وتوحيدها فيما يتعلق بمختلف القضايا المتصلة

بشؤون العمل والعمال في منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، وتقوية دور أصحاب العمل في هاتين المنظمتين[69].

3 . دور الاتحاد السياسي والثقافي

على الرغم من ان الاتحاد يمثل واجهة للنشاط الاقتصادي الا ان هذا لايعني ان نشاطه كان مقتصرا فقط على الأمور الاقتصادية، بل امتد ليشمل أمورا سياسية وثقافية، ففي الجانب السياسي حرص الاتحاد ومنذ تأسيسه على ان يعبر عن مواقفه العربية من كل القضايا المشتركة، ويعتمد في تعبيره على عدة أساليب منها إرسال برقيات الاستنكار والتنديد وبرقيات المباركة والتأييد فضلا عن اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي، ويمكن ان نلاحظ ذلك بوضوح من خلال استعراض بعض مواقف الاتحاد تجاه بعض القضايا العربية ومنها القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية ومواقف أخرى.

ففيما يتعلق بقضية الجزائر والمغرب العربي عموما وقف الاتحاد الى جانب نضال الشعب العربي في المغرب العربي فخلال الجلسة الاستثنائية الأولى التي عقدها الاتحاد في بيروت في 22 كانون الاول 1952 استعرض الاتحاد الأعمال الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي ضد أبناء المغرب العربي وقرر توجيه دعوة لجامعة الدول العربية والحكومات العربية يحثهم فيها على اتخاذ موقف حازم وصريح من هذا العدوان، كما قرر رفع برقية استنكار واحتجاج الى رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس البرلمان والغرف التجارية الفرنسية، ومذكرة احتجاج الى سفير فرنسا في بيروت[70]، وخلال عدة اجتماعات ومؤتمرات وفي فترات مختلفة بقي الاتحاد يحث على مناصرة أبناء المغرب العربي ويعتبر قضية الجزائر هي معركة العرب جميعا، مؤكدا تضامنه الكامل واعجابه وإكباره لنضال الشعب الجزائري[71].

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ففي الدورة الرابعة للاتحاد والمنعقدة في 13 تشرين الاول 1953 قرر الاتحاد إرسال برقيات الى رؤساء الحكومات العربية يحثهم فيها على نصرة فلسطين وعدم ادخار أي جهد من اجل هذه القضية لكونها قضية العرب والمسلمين[72]. واستمر الاتحاد في نهجه هذا معلنا في مناسبات عديدة تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني ومع الامة العربية كلها في اعتبار ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، معتبرا استرداد حقوق الشعب الفلسطيني بأكملها واجبا مقدسا لابد من الاستمرار في الكفاح من اجله، ومستنكرا كل محاولة من شأنها ان تفصل قضية اللاجئين عن قضية فلسطين الأساسية[73].

اما عن مواقف الاتحاد من القضايا القومية الأخرى فعلى اثر أزمة السويس في مصر أعرب الاتحاد في دورته العاشرة (الاستثنائية) والمنعقدة في الفترة 9-13 تموز 1956 عن اعتقاده بان أثارت بريطانيا وفرنسا لهذه الأزمة ما هو الا عمل مقصود يهدف الى استرجاع واستبقاء السيطرة الاستعمارية في البلاد العربية واستغلال موارد هذه البلاد والحد من نهضتها وتقدمها الاقتصادي، ودعا الى موقف موحد تجاه هذا العدوان[74]، ومن جهة أخرى أكد الاتحاد وفي مناسبات عديدة استنكاره لكل المحاولات المغرضة التي تدعو الى المس بعروبة البحرين وتستهدف سلخه عن محيطه العربي، وكثيرا ما دعا الى التمسك باسم الخليج العربي للدلالة على خليج البصرة[75].

اما عن الجانب الثقافي فتتمثل الناحية الثقافية للاتحاد في الغالب في مساهمات الأمين العام وقسم الدراسات والبحوث في الأمانة العامة في مجال الفكر الاقتصادي العربي.وتقسم هذه المساهمات الى فئتين : أحداهما بحثية وتتضمن اقتراح وتطوير الصيغ والأساليب والاتفاقيات والمؤسسات والتطورات والاستراتيجيات، والتعليق المواكب على التجارب والإحداث الاقتصادية بكامل مضامينها، والفئة الثانية نشرية وتتضمن التسجيل النشري

لكل الدراسات التي تعرض على الاتحاد في دورات مؤتمره ومجالسه او مجالات عمله. ويتضمن النشر وقائع المؤتمر العام، ووقائع مؤتمرات رجال الإعمال والمستثمرين العرب، ووقائع الندوات المتخصصة، ومن المنشورات المهمة للاتحاد "التقرير الاقتصادي العربي" الذي يصدر سنويا ومنذ عام 1961، باللغتين العربية والانكليزية، كما يصدر الاتحاد سلسلة "أوراق اقتصادية" والتي تتضمن مقالات اقتصادية وعلمية، وكذلك مجلة "العمران العربي" وهي مجلة دورية تعنى بشؤون التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ونشاطات الاتحاد، فضلا عن ذلك فقد تبنى الاتحاد إصدار بعض الكتب المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العربية[76].

الخاتمة

بناء على قرار اتخذته الدورة الثانية لمؤتمر الغرف العربية المنعقدة في بيروت في 16 كانون الاول 1951 اعلن عن تأسيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ليكون بذلك اول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على مستوى غير حكومي تهدف الى تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي العربي عن طريق السعي لتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعات الصناعية والتجارية والزراعية، وتخفيض وازالة الحواجز الكمركية والعمل على إنماء الدخل القومي وغيرها.

استطاع الاتحاد من خلال مؤتمراته واجتماعاته ان يشق طريقا لتوثيق التعاون الاقتصادي العربي، فقام بدور مهم في دفع عجلة التعاون التجاري وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية، وكان سباقا الى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية، وركز دائما على أهمية التصنيع كشرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى ضرورة ايجاد تعاون وتنسيق صناعي، كما اولى اهتماما خاصا بالزراعة العربية ودعا الى وضع إستراتيجية للتعاون الزراعي العربي. وانطلاقا من دوره الفاعل على صعيد

تمثيل أصحاب العمل حرص الاتحاد على ان يشارك سنويا في مؤتمر العمل العربي ومؤتمر العمل الدولي بما يحقق تنسيق مشاركة اصحاب العمل العرب في هذين المؤتمرين. فضلا عن ذلك فقد اهتم الاتحاد بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلاد العربية والاجنبية، ودعا الى ضرورة تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأجنبية التي تساند الحق العربي.

وعلى الرغم من ان الاتحاد مؤسسة اقتصادية الا ان نشاطه لم ينحصر في هذا المجال فحسب بل امتد ليشمل الجوانب السياسية والثقافية، ففي المجال السياسي حرص الاتحاد منذ تأسيسه على ان يعبر عن دعمه المتواصل للقضايا العربية، معتمدا في اسلوب تعبيره على عدة أساليب منها ارسال برقيات الاستنكار والتنديد وبرقيات المباركة والتأييد فضلا عن اتخاذه لبعض الإجراءات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي. اما في المجال الثقافي فقد حرص على اثرا الفكر الاقتصادي العربي من خلال الدراسات الاقتصادية التي يقوم بإعدادها ونشرها، وكذلك نشره لوقائع المؤتمرات والندوات المتخصصة، فضلا عن منشوراته الدورية المتمثلة بـ (لتقرير الاقتصادي العربي) و (ومجلة اوراق اقتصادية) ومجلة (العمران العربي)، وكذلك إصداره لبعض الكتب المتعلقة بالاقتصاد العربي.

Strategy For Advanced Technology R&D In Economic Development And Technological Progress

Dr. Salah Oraybi A. Al-Orabi

Lecturer, History Department, Education College , Kurkok University, Iraq

Abstract

In 1951, and based on a decision made by the second session of the conference of the Arab chambers in Beirut at the 16 th of December 1951, the General Union of the chambers of commerce، industry and agriculture of the Arab States was founded It was the first Arab economic enterprise that works on the non governmental level.The aims behind the foundation were to support development، and achieve the economic integration through trying to coordinate the political، social and economic development.

From the beginning, the union tried to support cooperation and achieve the economic integration among the Arab States. It had mange activities and meetings and studies concerning the community of business men, and the Arab economic thought.

The Union could achieve mange things in different fields, some of these a achievements had political and cultural effects.

الهوامش

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (القاهرة،لا.ت)، ص ص 42وص 394.

(2) هيثم الملوحي،" الغرف الاقتصادية في العالم، نشأتها وتطورها "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص 495.

(3) حسن ظاهر حمود، التجارة في العصر البابلي القديم، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995، ص144.

(4) بهيجة خليل اسماعيل، " دور المستعمرات التجارية الاشورية في الاناضول "، مجلة النفط والتنمية، العدد 8، 1981، ص 55.

(5) طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت، لا.ت)، ص ص 45،44.

(6) تعد نقابة تجار الكارمية في مصر والتي أنشئت خلال العصور الوسطى مثالا واضحا للهيئات الاهلية المشرفة على تجارة الشرق في ذلك الوقت ن للتفاصيل انظر: نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب اواخر العصور الوسطى، (القاهرة، 1973)، ص 332.

(7) محمد محروس اسماعيل عجمية، الوجيز في التطور الاقتصادي، (الاسكندرية، 1975)، ص 26.

(8) صلاح عريبي عباس شهيب، غرفة تجارة الموصل 1926 . 1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001، ص 19.

(9) صلاح عريبي عباس العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين محمد طلعت حرب..نوري

فتاح باشا.. عبد الحميد شومان.. نموذجا، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص30.

(10) مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، ج2، (بغداد، 1976)، ص 59.

(11) الملوحي، المصدر السابق، ص 494.

(12) للمزيد عن هذا النظام انظر: تعريب نظامات الحجرة التجارية، ترجمة محمد توفيق المرعشلي، (بيروت، لا.ت).

(13) للمزيد عن هذا النظام انظر : قانون غرف التجارة في الدولة العثمانية المؤرخ في 5 جمادي الاخر سنة 1328 هـ، (حلب، 1925).

(14) ابراهيم خليل احمد، "جريدة الزوراء البغدادية مصدرا لتاريخ العراق الحديث 1869-1917"، جامعة بغداد، كلية التربية، ندوة بغداد في التاريخ، (بغداد، 1991)، ص 400.

(15) شهيب، المصدر السابق، ص 32.

(16) احمد بك النائب، المنهل العذب طرابلس الغرب، ج2، (القاهرة، 1961)، ص27.

(17) صالح راشد الظاهري، "الغرف التجارية والصناعية مع التأكيد على غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي"، ورقة عمل مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة مركز البحوث الإدارية والمالية والاقتصادية، 1990، ص2.

(18)عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم سامي الجندي، (بيروت، 1975)، 45.

(19) الظاهري، المصدر السابق، ص 2.

(20) محمود متولي، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، (القاهرة، 1974)، ص121.

(21) محمد سعيد الزعيم " الغرف التجارية في البلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص491.

(22) قاسم احمد فخرو، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين انجازات الماضي وطموحات المستقبل دراسة تحليلية، (البحرين، 1989)، ص 6.

(23) تأسست غرفة التجارة الدولية كنتيجة لاجتماع غرف التجارة العالمية والذي كان يعقد قبل الحرب العالمية الاولى ومن وقت لاخر، تهدف الى

جمع جميع الغرف والفعاليات الاقتصادية وتحسين وتنمية حجم التجارة الدولية، وهي تقبل ضمن أعضائها العاملين الدول التي لديها هيئة اقتصادية قومية او اتحاد للفعاليات الاقتصادية، اما الدول التي لا يتوفر فيها هذا الشرط فتقبل عضوا منتسبا. وقد انتمت العديد من الغرف العربية بعد تأسيسها الى هذه الغرفة وعلى فترات مختلفة. انظر: الملوحي، المصدر السابق، ص502.

(24) مجلة غرفة تجارة بغداد،ج10.9، (بغداد، 1951)، ص 582.

(25) فخرو، المصدر السابق، ص 6.

(26) الامانة العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية، الغرف التجارية العربية والأجنبية (حصر وتبويب)، (لا.م،1984)، ص 3.

(27) الزعيم، الغرف التجارية، ص 492.

(28) المصدر نفسه، ص 493.

(29) المصدر نفسه، ص 493.

(30) محمد جعفر الشبيبي: تاجر منسوجات، وصل الى عضوية اللجنة الإدارية لغرفة تجارة بغداد عام 1936 وأصبح سكرتيرا للغرفة عام 1942، ورئيسا عام 1950 وكان كفواء في إدارته للغرفة وقد مثل الغرفة في نشاطاتها الداخلية والعربية والدولية لغاية عام 1963. انظر: عبد الرحيم ذو النون الحديثي، غرفة تجارة بغداد 1926– 1964 دراسة تاريخية اقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1997، ص58.

(31) محاضر جلسات غرفة تجارة بغداد، الجلسة (21) الدورة (20) في 26 تشرين الاول 1950.

(32) عبد الحميد شومان :ولد في بيت حنينا في فلسطين عام 1890، ولم يكمل دراسته لتبقى صفة الامية ملازمة له طوال حياته، هاجر الى الولايات الامريكية عام 1911 واستطاع من خلال عمله المتواصل ان يجمع ثروة هناك، عاد الى فلسطين وتمكن في عام 1930 من تأسيس البنك العربي الذي اصبح بمجهوده من أهم المؤسسات الوطنية

والقوميـة، عـرف بمواقفـه الوطنيـة والقوميـة، تـوفي عـام 1974. انظر:البنـك العربـي، ذكـرى عبـد الحميـد شـومان 1890-1974، (عمـان، د.ت)، ص ص 7-9.

(33) الزعيم، الغرف التجارية، ص 493.

(34) مجلـة الابحـاث، المجلـد 2، ج2، (بيـروت،1951)، ص 249؛ جريـدة فتـى العرب، العدد (24) في24 مايس 1951.

(35) مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9-10، (بغداد، 1951)، ص 582.

(36) المصدر نفسه، ص ص 593-605.

(37) نبـذة عـن الاتحـاد واهدافـه، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيـت) علـى الموقع: www.gucciaac.org.

(38) المصدر نفسه، ص 2.

(39) المصدر نفسه، ص 3.

(40) برهـان الـدين الـدجاني، " الاتحـاد العـام لغـرف التجـارة والصناعـة والزراعـة للبلاد العربيـة "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص ص 487، 488.

(41) المصدر نفسه، ص 488.

(42) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص5.

(43) قـدرت العويضـات الالمانيـة لاسـرائيل بموجـب الاتفـاق الـذي تـم فـي 10 ايلـول 1952 بـ (750) مليـون دولار تـدفع خـلال المـدة 1952- 1966. انظـر :اسـعد عبـد الـرحمن، المسـاعدات الامريكيـة الالمانيـة الغربيـة لاسرائيل سلسلة حقائق وارقام، (د.م،1966)، ص 32.

(44) الحديثي، المصدر السابق، ص 148.

(45) دار الكتـب والوثـائق (بغـداد)، وزارة المواصـلات والاشـغال، رقـم التصـنيف 32131/388، كتـاب ديـوان مجلـس الـوزراء الـى وزارة المواصـلات والاشـغال في 30 مايس 1953.

(46) محمـد سـعيد الـزعيم، " كيـف نشـأت الغـرف التجاريـة "، مجلـة الاسـواق التجاريـة، العدد(465) في 7كانون الثاني 1962، ص 10.

(47) مجلة التجارة، ج 9 -10، (بغداد، 1957)، ص 77.

(48) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 4.

(49) مجلة التجارة، ج 3، (بغداد، 1960)، ص75.

(50) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.
(51) مجلة التجارة، ج3، (بغداد، 1960)، ص 75.
(52) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 5.
(53) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، (بيروت، 1973)، ص 45.
(54) مجلة التجارة، (بغداد، 1959)، ص 27.
(55) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 5.
(56) وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشر لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في تونس 20-26 /11/ 1962.
(57) مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9-10، (بغداد، 1958)، ص 582.
(58) وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشر، المصدر السابق.
(59) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.
(60) باشرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي اتخذت من مدينة الخرطوم مقرا لها اعمالها بعد ان نالت الاتفاقية الخاصة بها التوقيعات والتصديقات اللازمة، وقد صدقت على الاتفاقية كل من الاردن والامارات والسودان وسوريا والعراق والكويت وليبيا ومصر واليمين الديمقراطية(سابقا) وعقدت دورتها الاولى في 2 تشرين الاول 1972. انظر: الاتحاد العام، التقرير الاقتصادي، ص86.
(61) المصدر نفسه، ص 86.
(62) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 7.
(63) وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الكويت 1959.
(64) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.
(65) مجلة التجارة، (بغداد، 1972)، ص 76.
(66) مجلة التجارة، ج4، (بغداد، 1960)، 10.

(67) كان مؤتمر وزراء العمل العرب قد اقر في دورته الخامسة المنعقدة في القاهره عام 1970 اعلان قيام "منظمة العمل العربية" كوكالة متخصصة في شؤون العمل والعمال وتعمل ضمن اطار جامعة الدول العربية، وعقد المؤتمر العام للمنظمة دورته الأولى في نيسان 1971. انظر : الاتحاد العام، التقرير الاقتصادي، ص 89.

(68) المصدر نفسه، ص 89.

(69) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، 6.

(70) مجلة غرفة تجارة بغداد، 9، 10، (بغداد، 1952)، ص 646.

(71) مجلة التجارة، ج7،، (بغداد، 1955)، ص 81 ؛مجلة التجارة، 9،10، (بغداد، 1957)، ص 83 ؛ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

(72) مجلة التجارة، ج 4، (بغداد، 1953)، ص 90.

(74) جريدة الاصلاح، العدد (9) في 12 تشرين الاول 1954؛ مجلة التجارة، ج7، (بغداد، 1955)، ص 95؛ مجلة التجارة، ج 9، 10، (بغداد، 1957)، ص 73؛ مجلة التجارة، ج4، (بغداد، 1960)، 84.

(75) مجلة التجارة،ج9ـ10، (بغداد، 1957)، ص 82 ؛ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

(76) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، 6.